

$\varepsilon(vv)$ $\varepsilon(vv)$

1/21/2011



3

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الشيخ الامام العلامة حافظ وحسن المعاني والالفاظ
اي عبد الله محمد بن احمد بن عبد المجادي المقدسي قدس سره في المرسل
قال الشافعي رحمه الله المعطع في حلف فمن شاهد هذا صحابه
رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روي حديثا منقطعاً عن النبي صلى الله
عليه وسلم اعبر عليه بامور منها ان ينظر الى ما ارسل
من الحديث فان شترك الحفظ فاسندوه الي رسول الله صلى الله
عليه وسلم مثل معنى ما روي طاب ثراه ولا يوافقه على محمد بن مسلم
عنه وان انفرد به مرسل لا يقبل ما سقروا به من ذلك ويعبر عليه
بان ينظر هل مواده مرسل اخر فان وجد ذلك فهو في بعض
من الاول وان لم يوجد ذلك فليظن ان بعض ما روي عن بعض الصحابة
قد لاه فان وجد بين افعق ما روي عن رسول الله عليه وسلم
كانت في هذه دلالة على انه لم ياحد مرسله الا عن اصل صحيح ان شاء الله
وكذلك ان وجد عوام من اهل العلم يعمون بمثل معنى ما روي
ثم يعبر عليه بان يكون اذا سمى من روي عنه لم يسم بجهولا
ولا وايها وسندك بذلك على صحته ويكون اذا شترك
احدا من الحفظ في حديث لم يخالفه فان خالفه وجدبت بعض
ما في هذه دلائل على صحة مخرجه حديثه وهي حاله ما وصفت اقدم
عنده حتى لا يسبح احدا قبول مرسله قال واذا وجدت الدلائل
نصحة حديثه ما وصفت احسب ان يعمل مرسله ولا يستطيع

ان مرعته ان الحرف ثلث به سوقتها المتصل وذلك ان معنى المعطع مقيد
بحمل ان يكون حمل عن مرغب في الدوايه عنه اذا سمى وان بعض المنقطعات
وان وافقه مرسل مسلمة فقد حمل ان يكون محررها واحدا مرعته
لو سمى لم يقبل وان قول بعض الصحابة اذا قال براهيه لو وافقه
لم يداك على صحة مخرجه الحديث دلالة قوله اذا نظر فيها ولم يكن ان
يكون انما غلط به حين سمع قوله بعض الصحابة بوافقه قال
فاما من بعد كيدنا لما يعين ولا اعلم من يقبل مرسله فقد صرح
الامام الشافعي بامور احدها ان المرسل اذا اسند من
وجه اخر دل ذلك على صحة المرسل الثاني انه اذا اسند
من وجه اخر بطريقه بوافقه مرسل اخرام لا مان وافقه
مرسل اخر قوي لصحة يكون ايعض وجه من المرسل الذي
اسند من وجه اخر الثالث ان شاء الله اذا لم يوافق مرسل
اخر لم يسند من وجه لصحة وجد عن بعض الصحابة قول
له يوافق هذا المرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم دل على انه
اصلا ولم يطرحه السرايع انه اذا وجد خلق كثير من
اهل يعمون بما يوافق المرسل دل على انه اصلا الحسب ان ينظر
في حال المرسل فان كان اذا سمى سمى بجهول وغيره لم يجز مرسله وان
كان اذا سمى لم يسم الا بجهول ولا وايها كان ذلك دليلا على صحة
المرسل وهذا اصل النسخ في المرسل وهو من احسن ما يقال
فيه النبي صلى الله عليه وسلم ان ينظر الى هذا المرسل له فان كان اذا

غيره من الخاطئة حديثه وافقه فيه ولم يخالفه ذلك ذلك على
 حقه وان خالفه ووجد حديثه البعض اما نقصان رجل نوث
 في انقصائه او نقصان في نفسه بان يعرف او نقصان في من مثله كان
 في بعد ادليل على صحة مخرج حديثه وان له اصلا فان هذا يدل
 على حقه وحريته بخلاف ما اذا كانت مخالفة لنفسه بزيادة فان هذا
 يوجب التوقف والاعتبار وهذا دليل من الشافعي رضي الله
 عنه على ان زاده النسخة عنده لا يلزم ان يكون مقبولة مطلقا
 كما يقع له كثير من العقول من احتجائه وغيرهم فانهم اعتدوا بكون
 حديث هذا الخليفة انقص من حديث من خالفه ولم يصحرا الخليفة
 بالزيادة وجعل نقصان هذا الراوي من الحديث دليل على صحة
 مخرج حديثه واخبر انه مني خالف ما وصف اختر ذلك في نفسه
 ولو كانت الزيادة عنده مقبولة لمطلقا لم يكن مخالفا لنفسه بالزيادة
 من غير احد عنه **السابع** ان المرسل العادي عن هذه
 الاعتبارات والشواهد التي ذكرها ليس بحجة عنده الشافعي من
 ان المرسل الذي حصلت فيه هذه الشواهد او بعضها لا يسمع
 الاحتجاج به ولا يلزم لزوم الحجج بالمحصل وكانه رضي الله عنه
 سوي الاحتجاج به ولم ينكر على مخالفة الشافعي ان ما خذره
 المرسل عنده انما هو احتمال ضعف الواسطة وان المرسل لو سماه
 لبيان انه لا يحتج به وعلى هذا المأخذ فاذا كان المرسل من معاده المرسل
 انه اذا سمى لم يسم الا مقفه ولم يسم بحقه لان مرسله حجة وهذا

اعلان الاموال في المسئلة وهو مني على اصل وهو ان روايه المنقبة عن
 غيره هل هي تعدل له ام لا وفي ذلك قولان مشهوران وهما
 عن احمد والعجيج حمل الله واسين على اختلاف حالين فان النسخة ان كان
 من عاذنه انه لا يردى الا عن مقفه كانت روايته عن غيره بعد لاله
 اذ واد علم ذلك من عاذنه وان كان يردى عن النسخة وغيره لم يكن روايته
 بعد لاله من روي عنه وهذا التعصيل احسن ركش من اهل الحرف
 والفقه والاصول وهو صحيح **المسألة** ان مرسل من بعد
 النسخة لا يعمل ولم يحكم الشافعي عن احد قبوله لقوله الواسطة
 ولا انه لو قيل لقبيل مرسل الحرف اليوم وليس بين الرسول **صل**
 عليه وسلم اكثر من عشرين وهذا لا يقوله احد من اهل الحديث
فصل وقوم قبلوا المرسل وما لم ينه بعضهم حتى
 قالوا انه اقوى من المنقلب وهذه اسد ذهب عيسى بن ابان قالوا ان
 المرسل قد وقع نسخها عنه على الرسول **صل** الله عليه وسلم والرا
 قد اختلف على الواسطة وعدالة الراوي ولما سمع منه ان يشهد
 على رسول الله **صل** الله عليه وسلم بحرف يكون روايه غير نفع ولا حجة
 فلو لم يعمل مثل هذا المرسل لكان ذلك قد حابة الراوي المعلن
 النسخة والامانة وهو غير جائز قالوا وقد منعت الامانة مثل روا
 ابن عباس وابن الزبير وطوها عن النبي **صل** الله عليه وسلم
 مع ان اكثرها من سننه والذي شاهد هذه ابن عباس او سمعه من
 النبي **صل** الله عليه وسلم شفاها بالانفس به الى ما رواه فليكن هذا

حتى قيل انه لم يبلغ العشرين وقد طلب الامه من سبله وعلمته
 والاحتمال الذي ذكر نحوه في مرسل السابغ بعينه موجود
 محل الوفاق قالوا اولانا لوردرنا المرسل لوجب ردنا
 استناده المرسل لانه اذا جاز ان يعطى على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالا يعلم انه حق فان ذلك قد جاز في عدالة وهو سطل
 روايته مطلقا فان جازم عليه ذلك بطلت روايته وان لم يحور واجله
 ذلك لزم قبول مرسله ولا ادعياك عن واحد من الامم من وقد اعقب
 الامه على قول ما استنده وذلك يستلزم قبول ما ارسله من العلم
 الذي بيناه قالوا والذي يدل على ما قلنا ان الاجتهاد قال طلب
 لا يبرهيم اذا احسني فاستند فقال اذا قلت لك قال عبد الله فقد حكي
 جماعة عنه واذا قلت لك حدثني فلان عن عبد الله جهه الذي حدثني
 وقال الحسن كتب اذا اجمع الي اربعة بعد من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ترك كسبه واستند الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم قالوا فاذا كان هذا استنادا من اسماييل الحسن وهي
 عندكم من اضعف المراسيل فكيف يجوز اسماييل غيره من كبار النبا
 الذين حل روايتهم عن الصحابة قالوا وروي عروه بن
 الزبير عن حماد بن عبد الغفر عن حماد بن عمار عن النبي صلى الله عليه وسلم من
 احب ارضا منتهى فهي له فارسله فقال له عمر انتم سئل على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بذلك فقال نعم احب اليه ذلك العدل الرضا
 ولم يسم من احبوه واكتفى منه عمر بن عبد العزيز بذلك وقيل

وعلى به

وعلم به قالوا وقد كان سعيد بن المسيب والحسن ضعيفي
 مرسلون الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم اذا سئلوا
 عن استنده استندوه الى السقا قالوا وايضا قالوا له
 الله الله على قبول خبر الواحد والعمل به لا يصدق بين المرسل والمستند
 كقولنا تعالى ان الذين يكتمون ما انزلنا من الكتاب والمهدي من بعد
 ماساه للناس في الكتاب اذ ليك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون
 قالوا قد ثبت الا به على وجوب مبلغ ما انزل الله من النبا
 والعلم به والتابعي السقه اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ودر بين وترك الحكم ان صلحهم في قوله عملا بالايه قالوا
 وايضا عند قال تعالى من كل فرقة منهم طائفة ليسعوهوا
 في الدين ولله روايتهم اذا رجعو اليهم لعلمهم كلون فذلك
 الاية على ان الطائفة من التابعين اذا رجعت الى قوسها تعالت اندك
 ما قال النبي صلى الله عليه وسلم واحذروكم في الله لم يهمل قبول خبرهم
 كما دل على ذلك وم خبر الصحابي اذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وان لم تسمع منهم قالوا وايضا بعد قال النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم لم يبلغ السناقه منهم القاييب وقوله ملحد اعني وهذا لما اول
 المرسل والحسنه قالوا وايضا على فان المسند في اختيار الاحاد
 مقبول لا يجب ان يكون المرسل متناشيه من حيث شهد النبي صلى الله
 عليه وسلم لا هل عصر التابعين بالمصلاحي كما شهد الصحابة فوجب
 حمل اسرهم على ما قلنا عليه امر الصحابي اذا قال قال رسول الله

صل الله عليه وسلم لان ظاهر حال التابعين العدالة والصدق ولهذا
 اشهد لهم النبي صل الله عليه وسلم بانهم من خير القرون حيث
 يقول خير القرون قرون ثم الدين بلوهم ثم الدين بلوهم فاني على
 قرون التابعين وما بعدهم بالخير واحتمل ان الكذب يقتضوا بعد ذلك
 قول علي ان الذي اتي به علي القرون الفاضلة هو الصدق والعالم
 فمن سوى بين القرون الفاضلة الذي شهد له رسول الله صل الله عليه
 وسلم بالخير والصدق وبين القرون الذي اخبر نفسه بالكذب
 عليه فقد سوى بين مختلفين قالوا وايضا فاني صل الله
 عليه وسلم فاشهد عنده الاعرابي بروية الهلال قال له اشهد
 ان لا اله الا الله واني رسول الله قال نعم فقبل حمرة وامر الناس
 بالصوم فصور ظهور الاسلام منه قيل ان بعد قسنا اخر من احواله
 لانه لو كان قد عرف حال قبل ذلك لما سأل عن الاسلام فلما سأل اسلم
 هو كان في ذلك تليسه وولاه علي ان اسلامه هو الموجب لقبول
 خبره قالوا وايضا فلهذا الوسط الذي بين التابعين وبين
 رسول الله صل الله عليه وسلم لا تخلوا من احد امور اربعة
 ان يكون محابيا او باعيا لله او مجروحا منهما او مجله لا يدرك
 حاله فان كان محابيا او باعيا لله وجب قبول خبره وان
 كان مجروحا منهما بالكذب وجب اطراح حديثه لكن مثل هذا
 بعيد جدا في التابعين ان يكون عليه وبين الصحابي كراي وهو لا
 حاله ولا سجيير ان يشهد بقوله ورواه عنه علي رسول الله

صل الله عليه وسلم واحتمال ان يكون قد دعي حاله على التابعين
 مع كونه عند مقه ومقطع من وابنه علي رسول الله صل الله عليه
 وسلم من غير ان يترفع عنه فلهذا وعد الله به عاقبة البعد وكذلك
 ان كان مجهولا لا يدرك حاله اصار في هوام كاذبة لا نظر لما يفي
 المقه ان يقطع علي رسول الله صل الله عليه وسلم مقوله مع انه
 مجهول الحال عنده وان كان هذا المحتمل فهو احتمال مرجوح في عا
 البعد ولا ريب ان الاحتمالين الاولين اعلى علي الطر وذلك كاف
 في الاحتجاج به قالوا وايضا فلا تخلوا التابعين اذا ارسل
 الحديث وخلفا الواسطة من احد امور اسلامنا ان يكون خديفا
 لانه لو سماه لعرف حرجه وعدم اهليلجه للمخيل عنه او يكون
 خادما لغيره في العدالة والبعد عنده فلم يلزم ذكره حاشا
 وهذه الاشياء في خلاف الفاعل اذا كان معلوما ولا فائدة في ذكر
 فانه في الفعل للمفعول وكذا في الفاعل كقوله تعالى خلق الانسان
 من نخل وخلق الانسان ضعيفا وقوله كياي اترك اليك وهو
 كسائر وهذا اما ان يكون الكثرة الوسايط والمحبرين واما ان يكون
 لان ذلك المحدث لا فرق عنده بين ذكره وحده في قبول
 روايته او يكون خديفا لعدم علمه به ارحله حاله من البعد
 والحرج فلا يظن به الاول لان ذلك عشره في ذلك بلعكس وذلك
 بعد ح في عا اليه ولا يظن به الثالث لذلك ايضا مع ان التسع
 الثاني وذلك غير مستطال للاحتجاج بالمرسل قالوا وايضا

فلو لم يكن المرسل محمد لم يكن الخبر المرفوع **محمد** لان الراوي انما رآه
 بالعين ولم يصرح بالسمع من فوقه والاحتمال الذي ذكرتموه
 في المرسل بعينه قائم في الخبر المعترض وما هو حواكم هو حواكم
 بعينه واختار نفسه والسمع منه ليس يذون احتمال بعينه ^{سقط}
 المحذوف وعد الله وهذا ظاهر قالوا وايضا فان الله تعالى
 انما امرنا ما نثبت او السبل في قولك خبر الغاشق قد لم يعلم
 ان العدد المعطى لا يجب التثبت في خبره وهذا المرسل بقوله عدل
 في قولك خبره وهو الثالث من سمعه نوع ثبت وتوقف
 في خبره واتهام له كونه عن غير اهل قالوا وايضا
 فانما وجدنا عامه الصحابة والثابتين اذ اسمه والاخيه والمرسله
 صاروا اليها وعملوا بها ونزكوا اراهم لاجلها **اما الصحيح**
 فاكبر من ان خصي فانه لم يكونوا اذا روى عن النبي صلى الله عليه
 وسلم حديثا يقول لهم من سمعه منهم هل سمعتموه من رسول الله
 صلى الله عليه وسلم او سمعتموه من غيره وهذا ابو هريره
 من اكثر الصحابة روايه عن النبي صلى الله عليه وسلم ولست
 روايته انما ساقها عن غيره من الصحابه وهكذا ابن عباس
 وابن الزبير والسمان بن يسار حتى يقال انه لا يعرف له سماعه
 عن النبي صلى الله عليه وسلم سماعا الا حديث الخلال بين
 وقال البراء بن عازب ما لهما محمد بكبره سمعناه من النبي صلى الله
 عليه وسلم لكننا سمعناه وحدهما صحابنا ولا كنا لا نكذب

واما النابغ

واما النابغون مرواهم الراوي واحدا جمهورهم وعليهم بها ظاهر
 منهم ورايتهم اما روى عن النبي من بها في مقام الصوي والمناظره والقطع
 وهذا الشهر من ان يدكر استلذه فاشكره عليهم مطراهم ولا من موثقم
 واما انكره من جاء بعدهم قالوا وايضا فلو قال هذا الراوي
 المرسل حديثي فلان وهو عدل عنه في حاف فيقول خبره والعلل به
 قد اتته عنه في مقام الاحتمال والقطع به على رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان لم يكن فوق حديثه انه فليس به وثقه وانما قلنا انه ليس
 يذون حديثه لما فيه من الشبهة وعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وايضا في حكم خبره او استقاطه من خبره او خليل او واحد واحدا
 واقدامه على ارسال مثل ذلك دليل على بعده من حديثه ^{هذا}
 امر طاهرا وقالا وايضا فلو لم يكن المرسل محمد لما روى الا
 الى انكاره رواه فانه ان رواه محتجا به وهو غير محمد فالا فكار
 معون وان لم يرويه محتجا به فلا ريب انه لم يقل هذا ليس محمد ولا سيما ^{روايته}
 له ظاهره في الاحتجاج وترك الحكم من الامه دليل على قبوله والعمل
 به قالوا وايضا فيحس لا طريقت لنا الى العلم كمال الرواه
 وحكم حكمه ويجد ملهم الامن الرواه المتعلقين عنهم من جرحوه
 اخرج خبره ومن وثقه قبل خبره وعمل به وكان توسعهم من موثقم
 لم يقاسوا الى العمل بخبره وقبوله فاذا التي ماله في الموضوعه
 من التوثيق والمقدول هي القبول والتقدير والعمل بخبره كان
 ذلك متعينا عن الراوي وكان يبلغ منها قالوا وايضا فلو قال

حال الصحابة والمنايعين وجد لهم من اصدق الناس اما الصلح به
 فلم يكن فيهم احد يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم كذب
 واحده وامسا النابعون فمشورون معروفون بالصدق ولم
 يكن يظهر معروف بالكذب الا ما اورد مشهور بينهم شهرة
 اظهر من ان الخبايع الى الحديث عند ولم يكن اقمه النابعين مرون
 عن مثل هذا السبب ولهذا المضروب اكثر ما لوجود الشبهة وامسا
 اصحاب ابن مسعود فلم يعرف فيهم كذاب فقط وكذا لك اصحاب ابن
 عباس واصحاب معاذ ابن جبل واصحاب زيد بن ثابت واصحاب
 ابي هريرة واصحاب ابن عمر وهم معروفون عن الامه بالصدق
 والامانة والصحبة ويكفي سجادة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لهم يا نبيهم خبير القرون بعد قرونه واخباره عن عظم الكذب
 وهذا امر يعلمه كل من له ذوق في الاخبار وتبينها وحال رواها
 قالوا وايضا فقد قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه المسلمون
 عدو له بعضهم على بعض الا يجلوا دابة احد او يحربوا عليه شيئا
 رورا وطنيا ولا او قرايه فاكفي اسير المؤمنين عن خطا
 ظاهرا هو العدل الامن علم منه خلافا والارسل ان هذه الواسط
 ظاهره العدله فالاصل فنزل خبره وشبهه دته حتى ثبت عليه
 ما يوجب ذلك وهذا في عصوص النابعين ظاهرا جدا لانهم كانوا
 خيرا الخلق بعد الصحابة وكان الخير قهرهم اغلب من الشر والعدل
 اكثر من المنهم قالوا اجب جميل رواياتهم وسما دهر على الصلح مالم

من

يبين خلافا قالوا وايضا ما لارسال حكمه على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاذا ان الراوي من اهل العدل والامانة
 والامانة وقد حكم به في الحديث وحسب قول حكمه كما لو حكم
 في الحديث او بضعفه او كجرح الراوي فالفرق بين الحكم وبين
 الرواية المضمومة ظاهر ما لارسال حكمه واي ترق بين قوله قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين قوله هذا الحديث صحيح
 قالوا وايضا فاذا وجب على المستفي قبول ما يرسله المضي
 عن النبي صلى الله عليه وسلم مع ما ساعط ظاهر على وعد الله وحسب
 على العالم قبول ما يرسله له الراوي عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلى
 بنا على ظاهر هذا المدعى وصدقته وامانة قوله قالوا وايضا ما لارسال
 ان علم اتقى من ارسلى عنه ورحا وجعها يجمع قبول روايته ولم
 يثبت فعل كتم صاحب علمه ما في ذلك نوع حياثه وان لم يعلم منه
 ما يوجب رد روايته وحسب عليه قبول خبره والعلل بوجه
 عند فماله عند خبره دليل على خلاف ذلك وحسب علمه المصيد
 الي قبول خبره لانه دليل ظاهر لا معارض له فكل من يجوز مدخله
 قالوا وايضا فعلى اسهيل بن المسند مع جلالته معلوم من
 عند المسلمين حتى قاله قبيد الامام احمد هو سيد المسلمين ما جماع
 المسلمين احمد الناس من روايته عن عمر حارسه واحكامه مع ان ما فيها
 من اسهيل فانه ولد لسيد بن مضاء قيل بعد ما من خلافة عمر
 قالوا الامام احمد اذا لم يوصل سعيد بن المسند عن عمر

